حيال أوضاع مدينة القدس، نظراً الى اهميتها المعنوية والاعلامية، ممّا دفع الشرطة الاسرائيلية الى درس مشروع اقامة جهاز خاص تابع لها، لمعالجة شؤون الانتفاضة داخل العاصمة الفلسطينية تحديداً (عل همشمار، ٢/٣/١٩٩٠).

امّا نوع الضغوط التي تتعرّض لها اسرائيل، فقد تمثل احد اشكاله بالتقرير السنوي الذي تصدره، عادة، وزارة الخارجية الاميركية عن ممارسة دول العالم في مجال حقوق الانسان. وعلى الرغم من الكثير من المراوغة والتلاعب، الاّ ان تقرير العام ١٩٨٩، الذي أُصدر في ٢١ شباط (فبراير)، لم يسعه الاّ ان يدين السجل الاسرائيلي. فقد اشار التقرير الى سقوط ٣٠٤ شهداء، خلال العام ١٩٨٩، على يد الاسرائيليين، اكثرهم بالرصاص الحي «الموجّه الى الرأس، او الجزء العلوي من الجسم»، والى سقوط ما بين خمسة آلاف وعشرين الف جريح فلسطيني (ميدل ايست انترناشونال، ٢/٣/١٩٩٠). كما سجّلت وزارة الخارجية هدم ٨٨ منزلاً، وغلق ٨٢، وابعاد ٢٦ مواطناً، واعتقال الآلاف من الفلسطينيين، منهم ٩١٣٨ كانوا قيد الاعتقال في مطلع العام ١٩٩٠، من بينهم ١٢٧١ سجيناً ادارياً. ولاحظ التقرير، ايضاً، انه تمّ شمول الاعمال الوطنية المسالمة ضمن مجال التهم الامنية التي تحاكم في المحاكم العسكرية، وقلّ ما تتمّ تبرئة المتهمين. وأعترض واضعو التقرير، كذلك، على اقتحام المنازل، والجوامع، واتلاف الممتلكات، واغلاق الجامعات، وفرض نظام حظر التجول، فيما سجّلوا امتناع محكمة العدل العليا الاسرائيلية الكلّي عن معارضة اعمال الهدم، او الابعاد، او نقل الاسرى الى داخل اسرائيل، على الرغم من منافاة ذلك لمعاهدة جنيف (المصدر نفسه، ٢/٣/١٩٩٠).

واخيراً، ظهرت الآثار المستمرة للانتفاضة، مجدداً، في المجال الاقتصادي الاسرائيلي؛ اذ اضطرت وزارة المال الاسرائيلية، في الاول من آذار (مارس)، الى تخفيض قيمة الشيكل بنسبة ٠,٢ بالمئة، مقابل العملات الاجنبية، وذلك للمرة الرابعة منذ العام ١٩٨٨ (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢/٣/١٩٩٠). وقد اعلن ذلك الوزير شمعون بيرس، الذي اعترف بأن الانخفاض الحقيقي للشيكل مقابل سلّة العملات الرئيسة بلغ، في الواقع، ستة بالمئة (الحياة، ٢/٣/١٩٩٠). واضاف بيرس انه اضطر، بسبب الازمة المالية المتفاقمة، الى رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة (VAT) واحداً بالمئة، لتصل ١٦ بالمئة، فيما لاحظ ارتفاع معدل التضخم خلال العام الفائت الى ٢٠,٧ بالمئة. واكد ان مختلف هذه الاوضاع سببها الانتفاضة والهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي (المصدر نفسه، ٢/٣/١٩٩٠).

عمليات المقاومة الشعبية

تواصلت عمليات القوات الضاربة الفلسطينية، على الرغم من الاجراءات المضادة الاسرائيلية ووسط ملامح تشير الى آفاق العمل العسكري الفلسطيني. فقد كشفت المصادر الاسرائيلية عن حقيقة حرق ٤٧ سيارة اسرائيلية داخل القدس وحدها، منذ مطلع العام الحالي، منها ست سيارات تمّ حرقها بتاريخ ٢٤ شباط (فبراير) وحده (هآرتس، ٢٥/٢/١٩٩٠). وقد شملت الهجمات الفلسطينية قيام شابين من مواطني أرض ١٩٤٨ بارتداء زي الشرطة الاسرائيلية ومحاولة خطف مستوطنيْن في مدينة عكا، ممّا ادّى الى اعتقالهما وتوجيه التهمة بذلك اليهما في ٢٥ الشهر (معاريف، ٢٦/٢/١٩٩٠).

هذا، وتجسّدت ملامح الموجة الجديدة المحتملة بارتفاع عدد حالات زرع العبوات الناسفة ضد الاهداف الاسرائيلية؛ حيث اعترفت المصادر الرسمية، في ٢٤ شباط (فبراير)، بوقوع ثلاثة انفجارات وحالات اطلاق رصاص عدة في قطاع غزة، خلال الاسبوع الفائت (هآرتس، ٢٥/٢/١٩٩٠). ولم يمرّ سوى يوم، حتى انفجرت عبوة ليلاً داخل مجرى مياه في مستوطنة معاليه ادوميم في الضفة الفلسطينية، ممّا جرح ضابط امن اسرائيلياً (الحياة، ٢٤ ـ ٢٥/٢/١٩٩٠). ثمّ جاءت حادثة اخرى، في الثاني من آذار (مارس)، حين انفجرت عبوة بمحطة الباصات الرئيسة في هرتسليا، دون ايقاع اصابات بشرية. هذا، وبدت آفاق التصعيد واردة بوضوح اكبر من السابق، بعد ان اعتبرت م.ت.ف. الهجرة اليهودية السوفياتية الى